20050414-00020-r

يمر ١٣ نيسان هذا العام في خضم تخبط وتأزم واضحين في الساحة السياسية اللبنانية، وقد بدأ البعض يدق نواقيس الخطر خاصة بعد التوترات الأمنية الحاصلة جراء الانقسامات السياسية والطائفية ما بين المعارضة والموالاة. أصبحت مقارنة الحاضر بالماضي أمرا بديهياً واجب بحد ذاته.

فالذاكرة المجتمعية الحية منها والراكدة لا تستطيع أن تتهرب من التاريخ والماضي لتقرأ الحاضر وتطوراته. الحرب الأهلية الأخيرة يعتبرها كثيرون من أعلام السياسة جزءاً من الزمان الغابر، لكنها واقع مستمر وان بأشكال مختلفة، من استمرار التكتم عن المخطوفين والمفقودين، واستمرار آلام الضحايا المستمرة للحرب، ومن المهجرين والمعوقين ومن من فقد أهله وأقرباءه واستمرار اكتشاف المقابر الجماعية والتكتم عنها.

الحرب لن تنتهي سوى بمعرفة كل الحقائق والوقائع التي تحيط بحاضرنا اليوم. من يحاول التستر وإخفاء الماضي أو إلغائه من الذاكرة المجتمعية هو نفسه من قتل ودمر وعذب وخطف، وان محاولتهم في تدمير ذكرى الماضي تأتي مباشرة بهدف الإبقاء على سلطتهم، فكيف للجلاد أن يدين نفسه.

يتكلمون عن المصالحة والسلم الأهلي كأنه نتاج الصدفة وامتداد من الحاضر إلى الحاضر، ويتناسون، وفي بعض الأحيان، يغفلون أن الحاضر ليس إلا امتداد حيوي للماضي، ولا مجال للمصالحة من دون المحاسبة.

من هنا نرى أن لا مجال لبناء ثقافة المواطن والدولة والشفافية ولا المؤسسات، إلا من خلال المحاسبة على أخطاء وجرائم الماضي. من قتل شعبه في زمن الحرب لا يؤتمن على بناء السلم؛ من خطف وعذب بناء على التفرقة الطائفية والعنصرية لا يمكن ومن المرفوض أن يكون المؤتمن على بناء الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

فإن كان النظام الطائفي هو من مسببات الحرب، فليتم إلغائه. كفى مماطلة وتهرباً. من يدافع اليوم عن بقاء هذا النظام هو هو من يرفض المساءلة والمحاسبة والشفافية، هو هو من يريد بناء دولة على أوهام قاصرة، هو هو من يريد أن يبني نظاماً على وعي جماعي منتقص، هو هو من يحضر لحرب أهلية جديدة.

لقد حان الوقت، وخاصة في "١٣ نيسان" أن نلتفت إلى الوراء، وان نقارب الحاضر في ظل معرفة وذاكرة كاملة. ذاكرة مواطنية. فالمواطنة لا تعني شيئاً من دون الذاكرة، ولا معنى للحقوق والواجبات من دون وعي مواطني.

إن عملية تدمير الذاكرة المجتمعية للشعب هي قمع واضح ومرفوض. إن رفضه والوقوف بوجه هذا النهج التدميري للتاريخ والذاكرة، هو واجب كل فرد وجماعة في مجتمعنا. هو واجب مواطنيّ للحفاظ على الماضي من اجل بناء المستقبل. إن صراعنا هذا، ليس بصراع فئوي أو اتهامي، بل هو صراع الذاكرة ضد النسيان، هو انتصار الحياة على ثقافة الخوف والدمار، فلا مكان للحرية من دون الحق بالذاكرة.

تحتشد القضايا: قضية من فقدوا أهلهم وأقربائهم، قضية الأيتام الذين سلبتهم الحرب معيلهم، قضية المهجرين، قضية المخطوفين والمفقودين. لا احد يستطيع أن ينتشلها من ذاكرة الناس. فلا يُفقد الإنسان بفعل الطبيعة، وإن ما يجري هو عملية متعمدة لإخفاء مواطنين هم أولادنا، إخواننا وأخواتنا، ومن حقنا اليوم قبل الغد أن نعرف أين هم، أمواتا كانوا أم أحياء، من حقنا أن نعرف!

كذلك يجب ألا يغيب عن الذاكرة قضية الأشخاص المعوقين الذين دفعوا ضريبة مضاعفة عن انتمائهم لهذا البلد، فالحرب التي أخذت طرفاً من إطرافهم معها، ولم تتركهم يهنئون بأيام السلم بعدها؛ لم تعمل الحكومات المتعاقبة على تطبيق القانون الحافظة لحقوقهم بعدها.

حان الوقت ليقف الناس نصرة للضحية وليس للقاتل. حان الوقت أن نواجه سياسات الرفق بالقتلة والمجرمين. حان الوقت لإسقاط العفو عن رؤوس الميليشيات وأمراء القتل والتعذيب. حان الوقت ليقف كل إنسان، كل من يعتبر نفسه مواطناً، للتضامن والعمل من اجل جلاء حقيقة الإخفاء القسري من قبل العدو الإسرائيلي والنظام السوري. ونطالب كل الميليشيات بتقديم أرشيفاتها بشأن المفقودين. نريدها لحظة حقيقة أيضا، لتكريم أحبائنا ممن

2005 04 uu -0002b-2

دفنوا في مقابر جماعية أو القوا في البحر. لحظة نحمل فيها، كلنا، معاول لنخرج رفاتهم بتأن، لنكشف هويتهم وفقا للمعايير الدولية، لنعيد الحق لأمهاتهم وآبائهم وأزواجهم وأبنائهم، تكريما لأحيائنا وموتانا.

فأي نفع يرتجى من المصالحة إذا لم تكن مبنية على الإنصاف أولا. على مصالحة الناس، كل الناس، مع القانون مع العدالة. أي نفع منها إذا بقي يومنا "ظالما، إن لم يكن غدنا محكوماً أولا وقبل كل شيء بالمساواة والعدالة؟!